

تنديد حقوقي وأممي بحبس أحمد دومة ودعوات للإفراج الفوري عنه



الخميس 9 أبريل 2026 09:20 م

دعت ماري لولور، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، إلى الإفراج عن الناشط أحمد دومة، قبيل جلسة مرتقبة لمراجعة حبسه الاحتياطي غداً

وقالت لولور عبر حسابها في منصة "إكس": "لقد تلقيت أخبارًا تفيد بأن مراجعة الحبس الاحتياطي للكاتب والمدافع عن حقوق الإنسان أحمد دومة ستتم في مصر غداً وهو متهم بلا أساس بنشر أخبار كاذبة".

وأضافت: "ويجب إطلاق سراحه مع سحب الدعوى المرفوعة ضده"، مشددة على أنه "يجب ألا تستمر مصر في سجن أولئك الذين يدافعون عن حقوق الإنسان".

لقد تلقيت أخبارًا تفيد بأن مراجعة الحبس الاحتياطي للكاتب والمدافع عن حقوق الإنسان أحمد دومة ستتم في [#مصر](#) غداً وهو متهم بلا أساس بنشر أخبار كاذبة ويجب إطلاق سراحه مع سحب الدعوى المرفوعة ضده يجب ألا تستمر مصر في سجن أولئك الذين يدافعون عن حقوق الإنسان [@PMEgypt_Geneva... https://t.co/jXJS38AXi2@PMEgypt_Geneva... April 8, 2026](https://t.co/jXJS38AXi2) — Mary Lawlor UN Special Rapporteur HRDs (@MaryLawlorhrds)

دعوات للإفراج الفوري عن دومة

وطالبت منظمات حقوقية من دول مختلفة، سلطات الانقلاب في مصر بالإفراج الفوري عن دومة، ووقف حملة الملاحقات القضائية الممنهجة ضده

وفي 6 أبريل، وجهت نيابة أمن الدولة العليا تهمة "نشر وإذاعة أخبار كاذبة في الداخل والخارج من شأنها تكدير الأمن العام وإلقاء الرعب بين الناس والإضرار بالمصلحة العامة"، وذلك على خلفية نشره مقالاً بعنوان "سجن داخل الدولة ودولة داخل السجن" على موقع العربي الجديد، وأمرت بحبسه 4 أيام على ذمة التحقيق

وقالت المنظمات المتضامنة مع دومة، إنه "قضى بالفعل أكثر من عشر سنوات في السجن على خلفية اتهامات مسيئة وأثناء سجنه خضع للحبس الانفرادي المطول، وحرّم من الرعاية الطبية اللائقة، وتعرض لمعاملة وصفتها منظمة العفو الدولية بأنها ترقى إلى التعذيب، كما خلص الفريق المعني بالاحتجاز التعسفي بالأمم المتحدة بعد فحص حالته إلى كون احتجازه تعسفيًا".

وأضافت: "ورغم إطلاق سراحه بعفو رئاسي في أغسطس 2023، فإن السلطات حرمته من كل فرص التعافي واستكمال حياته؛ فمنذ إطلاق سراحه، استدعت النيابة دومة للتحقيق معه في سبع قضايا مختلفة بشأن نشاطه الحقوقي، وكتاباته، وما ينشره على مواقع التواصل الاجتماعي وأخلي سبيل دومة في السابق على ذمة ست من هذه القضايا بكفالات مالية، وصل مجموعها إلى 230 ألف جنيه مصري".

تصعيد خطير

واعتبرت أن "تكثيف السلطات المصرية حملتها ضد دومة وملاحقته قضائيًا بالقبض عليه مجددًا بعد ستة استجابات يشكل تصعيدًا خطيرًا في وقت يتعين على السلطات المصرية أن تفعل فيه العكس، بإطلاق سراح الآلاف من المحتجزين منذ فترة طويلة تحت مسمى الحبس الاحتياطي وتوقف محاكمة أولئك الذين يمارسون حقوقهم في حرية التعبير والتجمع والتنظيم".

وتابعت المنظمات الداعية إلى إطلاق سراح دومة: "وبينما تقدم مصر نفسها كوسيط لحل الصراعات العالمية، فإنه لا يمكنها الاستمرار في ملاحقات انتقامية وحملات متواصلة لإسكات أفراد شعبها بسبب المحتوى الذي يعبرون من خلاله عن انتقاداتهم واعتراضاتهم".

ودعت المنظمات سلطات الانقلاب في مصر "لإصلاح هذا الخطأ بإخلاء سبيل دومة فورًا، وإسقاط كافة الاتهامات المُوجهة إليه، وحفظ القضية 2449 لسنة 2026، وإنهاء منع السفر المفروض عليه، وحفظ كافة القضايا المتهم على ذمتها، ووقف استخدام القبض وتوجيه الاتهامات ضده لمنع من ممارسة حقه في التعبير عن الرأي والدفاع عن حقوق الإنسان".

المنظمات الموقعة على البيان

وفيما يلي أسماء المنظمات الموقعة على البيان:

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط

مؤسسة دعم القانون والديمقراطية

مؤسسة حرية الفكر والتعبير

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية

الجبهة المصرية لحقوق الإنسان

مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان

المنبر المصري لحقوق الإنسان

مركز النديم

المفوضية المصرية للحقوق والحريات

لجنة العدالة

الخدمة الدولية لحقوق الإنسان (ISHR)

مؤسسة PEN America

African Leaders Nexus

أكسس ناو

جهود لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان

INSM

منظمة DAWN

مؤسسة الكواكبي

لجنة حماية الصحفيين

معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط

اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان بالشرق الأوسط

مشروع القيادة في أفريقيا والشرق الأوسط

الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان)

ستارت بوينت

المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير

منصة هن

منصة اللاجئين في مصر

ردوورد لحقوق الإنسان وحرية التعبير

مؤسسة سمير قصير

IFEX

منظمة العفو الدولية

People in Need

منا للحقوق

مؤسسة مساحات للتنمية وحقوق الإنسان

تبيان للحقوق والحريات

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

PEN International